من الصحافة الإيرانية

خاص



القوة البحرية الإيرانية تحمي مضيق هرمز وتفرض معادلات الردع

أكد الكاتب الإيراني علي كوليوند أن اقتدار الأمم لا يُقاس بمساحتها الجغرافية فحسب، بل يتجلى في قدرتها على فرض إرادتها ومكانتها الاستراتيجية في عرض البحار، مشيرًا إلى أن صون المياه الإقليمية والمصالح الوطنية يمثل ضرورة حيوية ومسؤولية تاريخية تضطلع بها القوة البحرية للجيش الإيراني بكل كفاءة.

وأضاف الكاتب في مقال له في صحيفة "اقتصاد سرآمد" الإيرانية، يوم السبت ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن ذكرى يوم القوة البحرية، تستحضر ملحمة «مروارید» الخالدة في الأشهر الأولى من الدفاع المقدس، والتي أثبتت دور البحرية في حماية استقلال إيران ووحدة أراضيها، لتشكل نقطة انطلاق لمسيرة متواصلة من الاعتماد على الذات وتطوير القدرات القتالية.

وتابع الكاتب أن القوة البحرية الإيرانية انتقلت عبر العقود من تجارب الدفاع المقدس إلى تنفيذ مهام عابرة للمنطقة والوجود المقتدر في المياه الحرة، مستشهدًا بالمهمة التاريخية للمجموعة البحرية السادسة والثمانين في المحيطات، والتي عكست النضج العملياتي والقدرة الاستراتيجية لإيران على الساحة الدولية. ولفت الكاتب إلى أن التطورات الأمنية الأخيرة، ولا سيما حرب الاثني عشر يومًا وحرب رمضان، أكدت مجددًا الدور الحاسم للبحرية الإيرانية في حماية مضيق هرمز وصون المصالح الوطنية، مبينًا أن معادلات القوة البحرية الحديثة لا تقتصر على المعدات والسفن المتطورة، بل ترتكز أيضًا على المعرفة والتكنولوجيا والإشراف الاستخباراتي والكادر البشري المؤمن القادر على التكيف مع التهديدات المتغيرة.

وأوضح الكاتب أن مسؤولية البحرية تتجاوز حماية الحدود المائية لتشمل تأمين خطوط الملاحة وحفظ المصالح الاقتصادية وتعزيز الحضور الإيراني الفاعل في المياه الدولية، مؤكدًا أن تجارب الحروب الأخيرة أسهمت بقوة في رفع الجاهزية الهجومية والدفاعية وتوظيف التقنيات الحديثة.

واختتم الكاتب بالتشديد على أن القوة البحرية للجيش الإيراني تجمع بين إرث الماضي المشرف ومتطلبات المستقبل المعقدة، معتبرًا إياها وريثة ملاحم الأمس، وحامية أمن اليوم، وصانعة الاقتدار البحري لإيران في المستقبل.

أغلبية الأميركيين يطالبون بوقف فوري للعدوان على إيران

رأت صحيفة "وطن امروز" الإيرانية أن دخول الحرب العدوانية ضد إيران شهرها التاسع وتحولها إلى حرب استنزاف، أرهق الداخل الأميركي وكشف فشل حسابات البيت الأبيض، ما دفع أغلبية واضحة من الأميركيين إلى المطالبة بوقف فوري للعمليات العسكرية حتى دون تحقق شروط واشنطن. وأضافت الصحيفة في تقرير لها، يوم السبت ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن استطلاعًا حديثًا أجرته جامعة ميريلاند بالتعاون مع معهد إيبسوس أظهر مطالبة ٥٥ بالمئة من الأميركيين بإنهاء الحرب فورًا دون قيد أو شرط، وهي نسبة ترتفع إلى ٨٠ بالمئة بين الديمقراطيين و٥٩ بالمئة بين المستقلين، بينما وصلت إلى ٢٥ بالمئة في صفوف الجمهوريين أنفسهم، ما يشير إلى اتساع رقعة الرفض الشعبي لسياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ولفتت الصحيفة إلى تحول لافت في إدراك الرأي العام الأميركي للنتائج الاستراتيجية للحرب، حيث بات كثير من الأميركيين يقرون بسيطرة إيران الفعلية على مضيق هرمز والخليج الفارسي، فضلًا عن تأييد نصف الديمقراطيين لتحمل واشنطن مسؤولية دفع تعويضات لإيران عن أضرار الحرب التي يرى أغلبهم أنها غير قانونية. وأوضحت الصحيفة أن التبعات الاقتصادية القاسية تمثل المحرك الأبرز لهذا الغضب، إذ تجاوزت الكلفة الإضافية للوقود ١٤٣ مليار دولار بعد قفزة أسعار البنزين بنسبة ٤٥ بالمئة والديزل بنسبة ٦٨ بالمئة، فيما فقدت كل أسرة أميركية نحو ألفي دولار من قدرتها الشرائية، بالتوازي مع تجاوز الكلفة العسكرية المباشرة ٤٨ مليار دولار، مع توقعات بزيادتها حتى ٣ مليارات دولار شهريًا.

واختتمت الصحيفة بالتأكيد أن إنهاء الحرب ضد إيران سيتصدر جدول أعمال الكونغرس الجديد مطلع العام المقبل، مدفوعًا بمطالبة ٧١ بالمئة من الأميركيين بسن قانون يوقف العمليات، وبوعود انتخابية قطعها النواب الجدد لمحاسبة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وإخراج البلاد من هذا المستنقع المكلف.

الحرب تعيد رسم معادلات السياسة وتفضح تراجع دور الكيان الصهيوني

اعتبر الكاتب والصحفي الإيراني أحمد غلامي أن الرواية الشائعة التي تتهم إيران بإشعال الحرب عبر شعاراتها أو نفوذها الجيوسياسي في المنطقة غير دقيقة، مؤكدًا أن المواجهة كانت حتمية في ظل طبيعة الصراع القائم، وأن مسار الحرب كشف تحول الولايات المتحدة إلى الطرف الرئيسي المباشر في العدوان على إيران.

وأضاف الكاتب في مقال له في صحيفة "شرق" الإيرانية، يوم السبت ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن أحد أبرز التحولات الميدانية والسياسية خلال مسار الحرب يتمثل في تراجع موقع الكيان الصهيوني وفقدانه لدوره المتقدم في المواجهة، ليتحول عمليًا إلى مجرد تابع حربي للرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وتابع الكاتب أن التنافس بين بنيامين نتنياهو و الرئيس الأميركي دونالد ترامب دفع الأخير إلى إزاحة الأول من موقع الشريك المتكافئ، مشيرًا إلى أن واشنطن التي بدأت الحرب بصفة داعم استراتيجي سرعان ما أمسكت بزمام القيادة المباشرة مع تصاعد تبعات المواجهة، لتتحول الحرب الثلاثية إلى جبهتين رئيسيتين هما إيران والولايات المتحدة. ولفت الكاتب، مستندًا إلى نظرية المفكر رينيه جيرار حول «التنافس التقليدي»، إلى أن المواجهة مع الكيان الصهيوني كانت محتومة حتى لو لم ترفع إيران أي شعارات ضده، لأن الطبيعة الإرهابية للكيان الصهيوني وممارساته واعتداءاته في المنطقة ستقود حتمًا إلى هذا الصدام، وهو ما يدحض المزاعم التي تحاول تحميل طهران مسؤولية اندلاع الحرب.

وأوضح الكاتب أن الحرب، خلافًا لمقولة كلاوزفيتز الشهيرة بأنها مجرد امتداد للسياسة، باتت هي التي تصنع السياسة وتفرض معادلاتها، مشيرًا إلى أن هذه الرؤية تتطابق مع التجربة التاريخية لإيران في الدفاع عن نفسها، بدءًا من حرب السنوات الثماني وصولًا إلى حربي الاثني عشر يومًا والأربعين يومًا.

وكالة «إرنا» تبحث نهج المنامة تجاه طهران

القواعد الأمريكية، حلقة وصل البحرين بالأزمة

الوفاق/ حوّلت استضافة قاعدة الأسطول الخامس للبحرية الإرهابية الأمريكية في البحرين إلى إحدى بؤر الأزمة الإقليمية؛ وهو وضع تعترض عليه المنامة، لكن عليها البحث عن المتسبب فيه في مكان آخر غير طهران.

فإن استمرار استضافة القواعد التي كان من المفترض أن توفر الأمن لدول الخليج الفارسي وتضمنه، بات اليوم يتسبب في واحدة من أكثر حالات انعدام الأمن كلفة للعديد من هذه الدول، ومن بينها البحرين. ففي مساء ٢١ نوفمبر ٢٠٢٦، شهدت قاعدتا الرفاع وعوالي في البحرين سقوط صواريخ وطائرات مسيّرة إيرانية، فيما اعتبر حرس الثورة الإسلامية الإيراني، في بيان له، أن هاتين القاعدتين كانتا مصدر انتهاك المجال الجوي الإيراني بواسطة طائرتين مسيّرتين للاستطلاع والقتال من طرازي MQ-١ وMQ-٩ تابعتين للجيش الإرهابي الأمريكي، معلناً أنه جرى خلال هذه العملية استهداف رادارين تابعين لمنظومات الدفاع الجوي «باتريوت» التابعة للجيش الإرهابي الأمريكي والمتمركزة في قاعدتي الرفاع وعوالي في البحرين. وبالتزامن مع هذه الهجمات، زعمت وزارة الخارجية البحرينية، في بيان لها، أن هذه الهجمات تتعارض مع القواعد الدولية، وطالبت مجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات لإلزام إيران بتنفيذ القرار رقم ٢٨١٧.

تداعيات استضافة الأسطول الخامس

تحولت البحرين، منذ سنوات، بسبب موقعها الجغرافي في الخليج الفارسي، إلى مركز للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وتستضيف البحرين مقر الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية والقيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية؛ وهو وجود جعل هذا البلد أحد أهم مراكز دعم العمليات البحرية لواشنطن وتوجيهها.

وتعتبر طهران، استناداً إلى القواعد الدولية، أن استهداف مصدر الاعتداءات على حرمها السيادي، انطلاقاً من أي قاعدة في المنطقة، يشكل دفاعاً مشروعاً عن النفس.

ووفقاً لتقرير صادر عن دائرة أبحاث الكونغرس الأمريكي في سبتمبر ٢٠٢٦، تستضيف البحرين مقر القيادة البحرية الأمريكية منذ عام ١٩٤٨، وتُعد قاعدة الدعم البحري الأمريكية فيها مركزاً لوجستياً مهماً للعمليات البحرية لواشنطن في المنطقة. وبحسب تقرير دائرة أبحاث الكونغرس الأمريكي (CRS) ووثائق وزارة الدفاع الأمريكية، تمتلك أمريكا ثلاثة مراكز عسكرية مهمة في البحرين:

أ) قاعدة الدعم البحري الأمريكية (NSA Bahrain) في منطقة الجفير بالمنامة، التي تضم مقر قيادة الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية وقيادة القوات البحرية الأمريكية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)، وتُعد أهم مركز للوجود البحري الأمريكي في الخليج الفارسي.

ب) قاعدة الشيخ عيسى الجوية في جنوب البحرين، التي تستخدم القوات الجوية الأمريكية مرافقها لدعم مهامها الإقليمية.

ج) ميناء خليفة بن سلمان في منطقة الحد بالبحرين، وهو ميناء تجاري ولوجستي ذو مياه عميقة، قادر على استقبال حاملات الطائرات والسفن البرمائية الأمريكية.

وقد انطلقت العديد من الهجمات التي تعرضت لها إيران خلال حرب الأربعين يوماً من هذه المراكز اللوجستية المتمركزة على الأراضي البحرينية، ما يعني أن المنامة كانت أحد شركاء الطرف المعادي لإيران. ووفقاً للقواعد الدولية، فإن استخدام أراضي دولة ثالثة وقواعدها ومجالها الجوي ومياهها ومنشآتها لدعم عمليات عسكرية ضد دولة أخرى، يمنح الدولة التي تتعرض للأعمال العدائية الحق المشروع في الدفاع عن نفسها ضد هذه الدولة الثالثة أيضاً. وبموجب قواعد القانون الدولي، إذا وضعت دولة ما، عن علم، أراضيها أو مجالها الجوي أو مياهها الإقليمية أو قواعدها أو منشآتها تحت تصرف الدولة المعتدية لتسهيل عمليات عسكرية غير مشروعة ضد دولة أخرى، فإنها تتحمل المسؤولية الدولية إلى جانب الدولة المنفذة للعملية. ويعتبر البند «و» من المادة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ أن وضع إقليم دولة تحت تصرف دولة أخرى لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة يُعد من مصاديق العمل العدواني، كما تنص المادة ١٦ من مشروع مواد مسؤولية الدول على مسؤولية الدولة التي تقدم العون أو المساعدة في ارتكاب فعل غير مشروع دولياً.

وتُعد قاعدة الدعم البحري في البحرين مركزاً لوجستياً مهماً للعمليات البحرية لواشنطن في المنطقة.

وتعتبر طهران، استناداً إلى هذه القواعد الدولية، أن استهداف مصدر الاعتداءات على حرمها السيادي، انطلاقاً من أي قاعدة في المنطقة، يشكل دفاعاً مشروعاً عن النفس، وتوصي دول المنطقة، ولا سيما البحرين، بمنع أمريكا من استخدام أراضيها والقواعد المتمركزة فيها، بدلاً من تقديم الشكاوى ضد إيران.

وأكدت وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان أصدرته في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٦: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذ تؤكد احترام السيادة الوطنية ووحدة أراضي دول المنطقة، تدعو حكومات المنطقة بشدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المعتدين من مواصلة استخدام أراضيها وقواعدها والإمكانات الموجودة في بلدانها للتخطيط للعمليات العدوانية ضد إيران والإعداد لها وتنفيذها.

وتؤكد الخارجية الإيرانية في هذا البيان أن عدم منع دول المنطقة أمريكا من استخدام أراضي هذه الدول وإمكاناتها للإعداد للأعمال العدوانية ضد إيران وتنفيذها، لا يتعارض مع مبدأ حسن الجوار فحسب، بل يُعد أيضاً، بموجب البند (ف) من المادة الثالثة من مرفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤، مصداقاً لـ«عمل عدواني»، ويمنح إيران كامل الحق والمشروعية في اتخاذ تدابير دفاعية ضدها. كما تذكّر وزارة الخارجية حكومات المنطقة بأن إيران التزمت حتى الآن بأقصى درجات ضبط النفس، انطلاقاً من اعتبارات الجوار ومصالح الأمة الإسلامية، واقتصرت ضرباتها الدفاعية على القواعد والأصول العسكرية الأمريكية في هذه الدول.

قواعد تحولت من درع واقية إلى نقطة ضعف

إن الأمن الذي رسخت أمريكا وجودها في المنطقة من خلال الوعد بتوفيره، عقب حرب نظام صدام البائد ضد الكويت، بات اليوم يشكل كعب أخيل للحكومات التي طلبت هذا الوجود. وكتبت وكالة «رويترز» للأنباء، في تقرير تحليلي في نوفمبر ٢٠٢٦، أن القواعد الأمريكية التي أُنشئت لحماية حلفاء واشنطن في المنطقة يمكن أن تتحول، في حال اندلاع حرب مع إيران، إلى أهداف للهجمات الانتقامية. وبحسب الوكالة، فإن الهجمات الصاروخية الإيرانية على القواعد الأمريكية ومنشآت الطاقة في دول الخليج الفارسي كشفت هشاشة البنية الأمنية التي أرستها واشنطن على مدى عقود؛ وهي بنية أتاحت لإيران أهدافاً ثابتة ونقاط ضغط جديدة.

لم يتمكن الوجود العسكري لواشنطن من الحيلولة دون تعرض أراضي الدول المضيفة للهجمات، بل حوّلها إلى جزء من جغرافيا الصراع.

وفي التقرير نفسه، أكد مدير الأمن الإقليمي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إميل حكيم، أن أحد الأهداف الرئيسية لإيران يتمثل في خروج القوات الأمريكية من المنطقة. وقال لوكالة «رويترز» إن رسالة طهران إلى الدول المضيفة للقوات الأمريكية مفادها أن استثمارها على مدى عقود في الترتيبات الأمنية لواشنطن لم يحمها من التعرض للمخاطر فحسب، بل جعلها عرضة لتداعيات الحرب.

وفي خضم هذه الاعترافات المتعددة والتحليلات المختلفة بشأن عدم فاعلية المظلة الدفاعية الأمريكية، ينبغي للبحرين ولسائر عواصم المنطقة، قبل توجيه الاتهامات إلى طهران، أن تتأمل في هذه المسألة المهمة، وهي أن الوجود العسكري لواشنطن لم يتمكن من الحيلولة دون تعرض أراضي الدول المضيفة للهجمات، بل حوّلها إلى جزء من جغرافيا الصراع. وفي ظل هذه الظروف، ألم يحن الوقت لإعادة النظر في حسابات كلفة هذه الترتيبات الأمنية وجدواها؟

يكمن الحل المستدام من وجهة نظر طهران في إنهاء استخدام الأراضي البحرينية لتنفيذ العدوان ضد إيران

كما يكشف تقرير دائرة أبحاث الكونغرس الأمريكي عن بُعد آخر من تكاليف الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والمنامة، يتمثل في الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الحرب على البحرين. ويُعد انكماش اقتصاد هذا البلد بنسبة تقارب خمسة في المئة خلال عام ٢٠٢٦، وفقاً للمؤشرات الأولية، وارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية، من بين الأمثلة المعلنة على هذه التكاليف، التي تظهر أن تداعيات استضافة القواعد الأمريكية لم تقتصر على المجال العسكري، بل أثرت أيضاً في اقتصاد البحرين واستقرارها الداخلي.

إن دراسة دوامة تصعيد التوتر وإصدار الأحكام والقرارات بشأنها، دون الالتفات إلى مصدر الصراع ودور القواعد العسكرية الأمريكية، ترسم صورة منقوصة عن الأزمة.

وفي ظل هذه الظروف، فإن المنامة، من خلال صياغتها الخاطئة للمشكلة القائمة، لا تخطو أي خطوة نحو حلها فحسب، بل تهيئ الأرضية أيضاً لتكبد المزيد من الأضرار. ولا يمكن للاستناد إلى القرار رقم ٢٨١٧، الذي اعتُمد خلال الفترة الممتدة من ٢٠ فبراير إلى ٢٠ مارس ٢٠٢٦، في خضم الحرب ضد إيران، أن يضمن حقوق البحرين ومصالحها، ذلك أن هذا القرار تجاهل عمداً أصل الأزمة القائمة في المنطقة، الذي يشكل سبب الهجمات الإيرانية على القواعد الأمريكية في الأراضي البحرينية، وبدأ بسرد القضية من منتصفها. ووفقاً لتقرير مؤسسة «سيكيوريتي كاونسل ريبورت»، لم يُشر نص القرار إلى هجمات أمريكا والكيان الصهيوني ضد إيران. وقد اعتُمد هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتاً مؤيداً، مقابل امتناع الصين وروسيا عن التصويت، وكانت البحرين قد قدمت مشروعه نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج الفارسي والأردن.

وترى طهران أن هذا القرار يجعل الهجمات الإيرانية على هذه الدول محور الأزمة، لكنه يلتزم الصمت حيال هجمات أمريكا والكيان الصهيوني، واستخدام أراضي دول المنطقة وإمكاناتها في هذه العمليات، وانتهاك المجال الجوي الإيراني. كما أن دراسة دوامة تصعيد التوتر وإصدار الأحكام والقرارات بشأنها، دون الالتفات إلى مصدر الصراع ودور القواعد العسكرية الأمريكية، ترسم صورة منقوصة عن الأزمة وتجعل إمكانية حلها أكثر صعوبة.

ضرورة إعادة النظر في الوجود العسكري الأمريكي

إن تنامي دور القواعد الأمريكية المتمركزة في دول الخليج الفارسي في العمليات العسكرية ضد إيران، يزيد من احتمالية دخولها ضمن نطاق الدفاع المشروع لطهران، وهذا هو الوضع الذي تواجهه البحرين حالياً. ومن منظور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنه ما دامت أراضي دول المنطقة تحت تصرف القوات العسكرية الأمريكية، وما دامت هذه القواعد تُستخدم لتهديد إيران أو مهاجمتها، فلا يمكن لهذه الدول أن تتوقع أن تبقى بمنأى عن تداعيات استضافة الوجود العسكري لواشنطن، بمجرد إدانة رد طهران أو طرح القضية في مجلس الأمن الدولي. ويكمن الحل المستدام، من وجهة نظر طهران، ليس في تصعيد الضغوط السياسية والقانونية ضد إيران، بل في إنهاء استخدام الأراضي البحرينية لتنفيذ عمليات عسكرية ضد إيران، وإعادة النظر بصورة جذرية في وجود القوات الأمريكية. وما دامت البحرين غير قادرة على بسط سلطتها وسيطرتها الكاملة على أراضيها ومنع أمريكا من استخدام أراضيها لتنفيذ أعمال عسكرية ضد إيران، فإنها ستظل عرضة للتداعيات المباشرة للمواجهة بين طهران وواشنطن. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن للإدانات الدبلوماسية والطلبات المتكررة المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي أن تُخرج البحرين، بمفردها، من هذه الحلقة المفرغة من انعدام الأمن؛ فما دام السبب الرئيسي لهشاشتها قائماً، فإن تداعياته ستستمر أيضاً.

